ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ورشة عمل وطنية حول أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية في الجمهورية اليمنية

الأربعاء، 29 أيلول/سبتمبر 2021

كلمة د. مهريناز العوضي
مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، الإسكوا

معالي الدكتور محمد سعيد الزعوري، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية،

أصحاب السعادة،

الحضور الكريم،

يسعدني أن أرحبَ بحضراتكم في ورشة العمل حول استخدام أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية التي تسعى الى التدريب على كيفية استخدام الأداة وتطبيقها على سياسة الأجور في اليمن وقياس مدى توافقها مع مبادئ العدالة الاجتماعية.

يأتي انعقاد هذه الورشة واليمن ما يزال منذ سبع سنوات يعيش صراعاً شق المجتمع وتسبب في هلاك حوالي ربع مليون شخص وأدى الى تدمير الاقتصاد وموجات هائلة من النزوح والتهجير الجماعي مما شكّل أسوأ أزمة إنسانية في تاريخنا الحديث، إذ يفوق عدد المحتاجين لمساعدات إنسانية في اليمن الواحد وعشرون مليون شخص، أكثر من نصفهم من الأطفال. وللأسف، جاءت جائحة كوفيد-19 لتضيف إلى حالة الطوارئ القائمة والتي كان احتواء نتائجها صعباً بسبب فرص العمل المحدودة، وانخفاض الدخل والتحويلات وتعتبر هذه الأخيرة من الركائز التي اعتمدت عليها الدول العربية الأخرى للتصدي للنتائج السلبية للجائحة.

تحل هذه التداعيات في وقت يعاني فيه اليمن من تحديات جمة واضطرابات مزمنة ساهمت في تعطّل نمو سوق العمل، فضلاً عن تدهور المهارات ورأس المال البشري. كما أدى انعدام الاستقرار إلى عرقلة الجهود نحو تعزيز العمل اللائق للجميع ووضع سياسات أجور متوازنة لدعم الدخل وتجنب الانكماش الاقتصادي. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه اليمن لتحسين نظام التعليم الفني والتدريب المهني بغية خلق فرص عمل جديدة للشباب، الا أن سياسات العمل والأجور وحماية العمال لا تزال تحتاج الى التطوير لتعظيم الاستفادة من رأس المال البشري اليمني. وتشير تقديرات مسح للقوى العاملة اليمنية لعام 2015 أن معدل البطالة ارتفع إلى 13.5 في المائة مقارنة بـ 11.5 في المائة في عام 1999 بينما انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة من 45.9 في المائة من السكان في سن العمل إلى 36.3 في المائة. بالإضافة إلى ذلك،

تبين أن معدل بطالة الإناث (26.1 في المائة) يزيد عن ضعف معدل بطالة الرجال (12.3 في المائة). في المقابل أدى ضعف نمو الوظائف الى انتشار العمالة غير النظامية وغير المحمية بشكل واسع النطاق خصوصاً بين النساء.

وفي هذا السياق تشكل أزمة الرواتب الراهنة في اليمن تحد صارخ فى وجه المساواة والعدالة الاجتماعية، بسبب محدودية قدرة مؤسسات الدولة على تأمين رواتب موظفي القطاع العام مما دفع العديد منهم الى البحث عن عمل آخر. بموازاة ذلك، هبطت القيمة الشرائية للأجور بسبب الركود الاقتصادي وانهيار العملة الوطنية ولم يعد المواطنون والعمال قادرين على شراء أبسط الاحتياجات الغذائية او الاستثمار في التعليم والصحة ما أدى الى أزمة معيشية وخدمية وتنموية حادة.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من الوضع القلق في اليمن، تثمّن الإسكوا جهود الحكومة اليمنية في استنهاض أجهزتها والعمل على تخفيف وطأة معاناة اليمنيين وتعزيز الاستقرار. وكما هو معلوم، فإن أي حالة نزاع تنتج الأخطار كما تنتج الفرص أيضاً. وترى الاسكوا ان البدء في عملية تشخيص الفجوات والثغرات في السياسات العامة وترابطها مع مبادئ العدالة الاجتماعية، وعلى الأخص سياسات الأجور، فرصة للانطلاق في رحلة التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل.

سيساعد التحليل الذي توفره الأداة التي سنتناولها في هذه الورشة في تحديد الخيارات المتوفرة لتصويب عمليات صياغة وتنفيذ وتقييم أحدى أهم السياسات التي من شأنها تحقيق التنمية الشاملة، إذ أن سياسات الأجور هي المساهم الرئيسي في ضمان مستوى عيش كريم وتحريك عجلة الاقتصاد، كما إن سياسة الأجور هي ركيزة من ركائز توفير العمل اللائق والحد من الفقر وترسيخ المساواة. في هذا السياق، ستمكن هذه الورشة المشاركين والمشاركات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من مراعاة عدد من القضايا التي تساعد في صنع سياسة عادلة للأجور وحماية العمال نذكر منها على سبيل المثال: مراجعة الاستراتيجية الوطنية للأجور وقانون الوظائف والرواتب، والنظر كذلك بمسألة إصلاح الحد الأدنى للأجور ضمن سياسة اجتماعية متكاملة؛ وتوفير التمويل المستدام لحماية الأجور وتحسين كفاءة الأداء في الوظيفة العامة.

وفي الختام أكرر الترحيب بحضراتكم وأتمنى لنا جميعاً اجتماعاً مثمراً يسهم مباشرةً بالجهود الرامية الى ترسيخ العدالة الاجتماعية في اليمن والمنطقة العربية.